بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة
نيويورك

كلمة صاحب السعادة
السيد عقيلة صالح عيسى
رئيس مجلس النواب & رئيس الوفد الليبي

أمام

الدورة التاسعة والستين
للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك في 2014\9\27

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،،،
أصحاب الفخامة،،،
السيدات والسادة،،،

يطيب لي في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، وأنا واثق من أنكم ستقودون أعمالها إلى أفضل النتائج. وإسمحوا لي أن أثني على الجهود التي يقوم بها السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، من أجل تحقيق أهداف المنظمة وتعزيز الأمن والسلم الدوليين، وأشكره بصورة خاصة على وقوفه مع الشعب الليبي خلال الثورة ضد الدكتاتورية، وبعد الثورة بتقديم الدعم للديمقراطية الوليدة.

السيد الرئيس،،،
أصحاب الفخامة،،،
السيدات والسادة،،،

يشرفني أن أقف أمامكم اليوم ممثلا للشعب الليبي، لأنقل إليكم طموحاته، وآلامه، وآماله، وأشارككم في البحث عن أفضل السبل للحفاظ على الأمن والسلم على كوكبنا، وتحقيق الآمال المشتركة لشعوبنا.

لا شك أن أغلب من تابع أحداث ثورة الشعب الليبي ضد الدكتاتورية في عام 2011 قد إنبهر بشجاعة الشعب الليبي، ووحدته ووعيه وقدراته الخلاقة. ولا شك أن كثيرين من بينكم اليوم ينظرون بإستغراب لما يجري في ليبيا من إقتتال وسفك دماء بين الأشقاء، وتدمير للمنشآت والأملاك العامة والخاصة دون مبرر. وقد يتساءل الكثيرون أين الشعب الذي شاهدناه منذ ثلاث سنوات؟ أين الثوار الذين خرجوا إلى الشوارع وواجهوا الرصاص بصدورهم؟ أين المثقفين الذين ملأوا وسائل الإعلام بالتقييمات الواقعية، وأقنعوا العالم بعدالة قضية شعبهم؟.

أقول نعم ذلك كان الشعب الليبي الحقيقي الذي لم يفكر في مكاسب مادية، ولا مناصب قيادية، ولم تكن له طموحات أكثر من إنهاء الدكتاتورية، وفتح الطريق أمام ممارسة الديمقراطية، وضمان مستقبل زاهر لكل الليبيين.

للأسف ليبيا الآن في وضع مختلف تماما، أغلب الناشطين إختفوا من الساحة السياسية، إما بسبب قانون العزل السياسي الذي فرض بالقوة، أو بسبب حملات التخويف والإعتقال والإغتيال التي تمارسها المجموعات المسلحة المختلفة ضد كل من يخالفها الرأي أو يطالب بنزع سلاحها وحلها.

إن بعض المجموعات المسلحة لم تعد تخضع لأوامر الحكومة، وتحاول فرض إرادتها على الشعب الليبي بالقوة، وتمارس إنتهاكات لحقوق الإنسان، وتبتز الحكومة لضمان وصول الأموال إليها، في الوقت الذي ترفض فيه تسليح الشرطة، وإعادة تأسيس الجيش وتسليحه.

لقد تسبب النزاع القائم حاليا بين المجموعات المسلحة الخارجة عن القانون والشرعية في طرابلس، في خروج الحكومة من كل مقراتها، وإستولى عليها تحالف لمجموعات مسلحة تضم فيما بينها مجموعات إرهابية معروفة بمعارضتها لقيام الدولة، وتنتمي إلى فكر القاعدة ووضعت على قائمة المنظمات الإرهابية من جانب الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي. وقد تمكن هذا التحالف من إلحاق الضرر بالعديد من الممتلكات العامة. كما كانت بيوت العديد من الوزراء والمواطنين هدفا للسرقة والحرق. وما زالت هذه المجموعات تشن الحرب على المنطقة الواقعة غرب مدينة طرابلس والتي تسكنها قبيلة ورشفانه، وقد تسبب القصف العشوائي بالأسلحة الثقيلة في نزوح أغلب سكان المنطقة وقرر مجلس النواب إعتبارها منطقة منكوبة.

وما كان ليحدث كل هذا لو أخذ المجتمع الدولي الوضع في ليبيا بمحمل الجد وساعد الحكومة في إنشاء جيش قوي، ومارس الضغط لنزع سلاح المجموعات المسلحة، وأيد تسليح رجال الشرطة.

لقد أعلنت المجموعات المسلحة التي إستولت على العاصمة بكل وضوح تمردها على مؤسسات الدولة الشرعية، وسعيها للإطاحة بمجلس النواب المنتخب،

والحكومة المنبثقة عنه، في مسعى واضح لعرقلة عملية الإنتقال الديمقراطي والإنقلاب على السلطة الشرعية وتشكيل حكومة موازية. ولم تكتف المجموعات التي تسيطر على طرابلس بذلك بل أصبحت تلاحق الناشطين السياسيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان والإعلاميين، وقفلت وسائل الإعلام، وتمنع بالقوة المواطنين الذين يخالفونها الرأي من التظاهر في مدينة طرابلس وبعض المدن الأخرى، وجندت وسائل إعلام، وبعض رجال الدين المتطرفين للتحريض على قتل المخالفين في الرأي، والمنتمين إلى القوى الداعمة لمجلس النواب المنتخب والحكومة، وتحالفت مع تنظيم أنصار الشريعة الذي ينتمي لفكر القاعدة ويمارس الإرهاب في بعض المدن الليبية، وخاصة مدينتي بنغازي ودرنه، ويقوم بتوفير الملاذ الآمن ومعسكرات التدريب للإرهابيين القادمين من جميع أنحاء العالم، وخاصة من تونس والجزائر ومصر ومالي، وكل ذلك بدعم مالي وإعلامي منقطع النظير من الخارج بهدف تقويض السلطات الشرعية الليبية وتمكين الإنقلابيين من تنفيذ مخططهم.

إنني من على هذا المنبر أقول بأنه لم يعد هناك مجالا للسكوت على الإرهاب في ليبيا، فشعبنا لم يعد يحتمل الإغتيالات والذل والتخويف، وقمع الحريات، وإنتهاك حقوق الإنسان التي تمارس على الهوية، فإما أن يقف المجتمع الدولي مع السلطات الشرعية المنتخبة ويفعل قرار مجلس الأمن رقم (2174) بفرض عقوبات على من يعيق المسار السياسي ويزعزع الأمن، ويستولي على مؤسسات الدولة، أو يقول بكل وضوح بأن على الليبيين أن يواجهوا الإرهاب لوحدهم، وعند ذلك يتحمل العالم آثار التمدد الإرهابي في منطقة شمال أفريقيا والسهل الأفريقي.

إننا في حاجة إلى وقفة جادة من أصدقاء ليبيا لكي يساعدونا في بناء الجيش وتزويده بكل الإمكانيات ليتمكن من وقف الإقتتال بين الأشقاء، ومساعدتنا في مكافحة الإرهاب والتطرف الذي شكل جبهة واسعة تمتد من العراق إلى الجزائر، لا يمكن القضاء عليها إلا بتحالف حقيقي بين الدول المعنية، يضمن القضاء على الإرهاب ونشر مبادئ التسامح والديمقراطية في نفس الوقت.

إن عدم توفير السلاح والتدريب للجيش الليبي لمساعدته في حربه على الإرهاب يصب في مصلحة التطرف، ويكرس عدم الإستقرار في ليبيا، ومن شأنه أن يؤثر سلبا على إستقرار المنطقة ويهدد السلم العالمي.

إننا نرحب بكل الجهود والنوايا الحسنة التي تبذلها الدول الصديقة، والأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والإتحاد الأفريقي لمساعدة السلطات الليبية الشرعية للسيطرة على الإنفلات الأمني، سواء من خلال تأكيد الوقوف مع مجلس النواب والحكومة وهيئة صياغة الدستور وإقناع المجموعات المسلحة بالتخلي عن السلاح والإنسحاب من مؤسسات الدولة والإنصياع لأوامر الحكومة، أو من خلال ممارسة الضغط على التيارات السياسية والتشكيلات المسلحة لنبذ العنف والقبول بالحوار حول الأولويات ومستقبل ليبيا.

إن كل إتصال غير مشروع ودون إذن الحكومة الليبية من أي دولة أجنبية مع الأفراد والمجموعات والتنظيمات التي لا تعترف بسلطة مجلس النواب المنتخب والحكومة، وتتخذ العنف سبيلا لفرض رؤيتها على الشعب الليبي سوف تعتبره الحكومة عملا عدائيا ضد وحدة ليبيا وإستقرارها، وسوف تتخذ الإجراءات اللازمة لمواجهته.

إن الشعب الليبي بقيادة سلطاته الشرعية لن يستكين للإبتزاز والتخويف، وسيقاوم أي إتجاه لفرض نظام شمولي دكتاتوري مهما كان الشعار الذي يرفعه. ونأمل ألا تضطر الحكومة إلى الإستعانة بالدول الشقيقة والصديقة لبسط سلطة الدولة على جميع أراضيها، والقضاء على الإرهاب والإجرام الذي يهدد أمن البلاد ووحدتها، ويسبب في تشريد مئات الآلاف من بيوتهم في مختلف أنحاء ليبيا، ويدمر الإقتصاد.

إن مجلس النواب والحكومة عازمان على إنتهاج طريق الحوار والتسامح في إطار الشرعية لحل جميع المشاكل والخلافات القائمة بين الليبيين، والإتفاق على الأولويات، وإحترام المسار الديمقراطي، والإحتكام إلى القانون والإنتخابات، وهما عازمان على حل جميع التشكيلات المسلحة ووقف تمويلها مع نهاية السنة الحالية، ونأمل من المجتمع الدولي مساعدتنا فيما يلي:--

1. ***بناء*** أجهزة الدولة الدفاعية والأمنية، وتمكين الحكومة من إحتكار الإستخدام الشرعي للسلاح حتى تتمكن من نزع سلاح المجموعات المسلحة، وبسط سيطرتها على كامل التراب الليبي.

2. ***ضمان*** سيطرة الحكومة على العاصمة طرابلس، وإنسحاب المجموعات المسلحة من مؤسسات الدولة، وتمكينها من العمل دون تهديد وتقديم الخدمات للمواطنين.

3. ***إعتبار*** إنشاء الأجهزة غير الشرعية الموازية إعاقة للمسار السياسي في ليبيا وتنطبق عليه العقوبات الواردة في قرار مجلس الأمن رقم (2174).

4. ***إقامة*** تعاون حقيقي وفاعل في مجال مكافحة الإرهاب من خلال تحالف إستراتيجي بين ليبيا ودول الجوار شمال البحر المتوسط وجنوبه.

5. ***ترسيخ*** ثقافة الحوار دون إقصاء أو تهميش، والشروع في حوار يضم جميع أطياف الشعب الليبي بمساعدة بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في ليبيا ودول الجوار وجامعة الدول العربية والإتحاد الأفريقي.

السيد الرئيس،،،
أصحاب الفخامة،،،
السيدات والسادة،،،

لا بد لي أن أشير ونحن في مستهل الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة التي سيكون من أبرز موضوعاتها خطة التنمية العالمية لما بعد 2015، بأنه منذ الإعلان عن الأهداف الإنمائية للألفية فقد شرعت ليبيا في مراجعة سياساتها الاقتصادية وإعادة هيكلة اقتصادها لتحقيق تلك الأهداف، إلا أن تردي الوضع الأمني حال دون ذلك، وأدى الى توقف عجلة الاقتصاد. وتجدر الإشارة هنا الى الارتباط الوثيق بين الأمن والاستقرار والتنمية، وأنه لن تكون هناك تنمية بدون أمن، ولا أمن بدون تنمية، ولذلك فإن العمل على عودة الأمن والإستقرار في ليبيا عامل أساسي في انطلاق التنمية وتدوير عجلة الاقتصاد المتوقفة، والشروع في تحقيق ما تبقى من الأهداف الإنمائية للألفية، والإستعداد للمباشرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 حال اعتمادها.

لذلك كله، فإن ليبيا تتطلع الى دعم منظومة الأمم المتحدة والدول الصديقة في العمل على استتباب الأمن وبناء المؤسسات العسكرية والأمنية بما يكفل انطلاق برامج إعادة الإعمار والتنمية. وإننا نتطلع إلى مساعدة جميع الدول لنا في استرداد

الأموال المنهوبة والموجودة خارج ليبيا لنتمكن من زيادة التمويل لبرامجنا التنموية وبرامج البنية التحتية، والتي ستقضي على البطالة وستستوعب أعدادا كبيرة من العمالة الأجنبية تقدر ببضعة ملايين من الدول المجاورة، بما يعود بالنفع على ليبيا والدول المجاورة، وتساهم في الحد من الهجرة غير الشرعية الى أوروبا بحثا عن العمل والعيش الكريم.

السيد الرئيس،،،
أصحاب الفخامة،،،
السيدات والسادة،،،

رغم الظروف التي تمر بها ليبيا إلا أننا لا يمكن أن ننسى مأساة الشعب الفلسطيني ومعاناته، في ظل الإحتلال الإسرائيلي، ولاجئا في مختلف دول العالم، ومن ثم فإننا نؤكد من جديد إدانتنا للإحتلال الإسرائيلي وممارساته في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، ونطالب مجلس الأمن بالعمل على توفير الحماية للشعب الفلسطيني، وتحديد أجل زمني لإنهاء الإحتلال الإسرائيلي، وتحقيق إستقلال دولة فلسطين كدولة ذات سيادة على جميع الأراضي الفلسطينية وعاصمتها القدس، وتمكينها من الإلتحاق بجميع المنظمات الدولية كعضو كامل العضوية، وضمان عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم التي طردوا منها.

إن إستمرار الحصار على قطاع غزة وتكرار العدوان الإسرائيلي على القطاع وتدمير البنية التحتية فيه يعتبر عارا في جبين الإنسانية، وعلى المجتمع الدولي أن يلتزم بإعادة إعمار غزة ومنع تكرار الدمار والقتل على يد الجيش الإسرائيلي، ومحاكمة كل المسؤولين عن جرائم الحرب المرتكبة في قطاع غزة، ودعم جهود حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس.

شكرا السيد الرئيس.